بحث بعنوان

المشروعات الصغيرة كآلية مجتمعية لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة

الباحثة

مؤمنة موسان حسن محمود

دارسة ماجستير بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص الدراسة:

" المشروعات الصغيرة كآلية مجتمعية لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة "

يعد الاهتمام بانتشار ظاهرة الأسر التي ترأسها أناث حديثا نسبيا، وقد تبين العالم المتقدم لها منذ الستينات، إلا أن في البلاد النامية فمازال انخفاض مستوى دقة البيانات على المستوى القومي يلعب دورا في وضوح هذه الظاهرة ، كما أن التقديرات المتوفرة عن هذه الظاهرة والتي تم حسابها من المسوح القومية يوجد بها شكوك في مدى جودتها، وهذا يرجع الى أن هذه المسوح لم تصمم لقياس هذه الظاهرة بعينها،.وفي الوقت الراهن تواجه المرأة المصرية الكثير من المعوقات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأهمها البطالة وزيادة مسئولياتها المنزلية نتيجة لسفر الزوج للخارج ولعمله في أكثر من عمل، هذا فضلاً عن تركز دورها فقط في التنشئة الاجتماعية للأبناء والقيام بالمهام الأسرية دون تفعيل لدورها في المجتمع لذا لابد من القضاء على هذه المعوقات، وتشجيع المرأة على المشاركة الإيجابية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة، الآليات المجتمعية، مشكلات المرأة المعيلة

Abstract:

"Small enterprises as a community mechanism to address the problems of women breadwinners "

Attention to the spread of the phenomenon of female-headed households is relatively recent, and the developed world has shown it since the sixties, but in developing countries, the low level of accuracy of data at the national level still plays a role in the clarity of this phenomenon, and the available estimates of this phenomenon, which were calculated from national surveys, there are doubts about their quality, and this is due to the fact that these surveys are not designed to measure this particular phenomenon.Currently, Egyptian women face many economic, political and social obstacles as a result of the implementation of economic reform and structural adjustment programs, the most important of which are unemployment and increasing their household responsibilities as a result of their husband's travel abroad In addition, her role is focused only on the socialization of children and performing family tasks without activating her role in society, so it is necessary to eliminate these obstacles and encourage women to participate positively in society.

Key words:

Small enterprises, community mechanisms, problems of women

أولاً: مشكلة الدراسة:

ولقد بدأ الاهتمام بموضوع النساء المعيلات لأسر بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مصر ١٩٩٤ وانعقاد مؤتمر بكين ١٩٩٥، وما صاحب تلك المؤتمرات من اهتمام متزايد بقضايا ومشكلات المرأة ، وتم إنشاء المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٠م(محمد،١٩٩٩،ص٨٤١)

لا تقتصر مشكلة المرأة المعيلة لأسرة على مجتمع دون أخر، بل هي موجودة في كافة المجتمعات الانسانية من دول متقدمة ونامية، ولكن يلاحظ وجود تنوع كبير في معدل انتشار الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة داخل كل منطقة على حدة في العالم، وتوضح المؤتمرات تزايد نسبة هذا النمط من الأسر، ففي أوروبا تقدر نسبتهن بنحو ٢٠%، وتصل الى ٢٤،٦% في كل من شمال وغرب أوروبا واستراليا، ٢٨% في النمسا، ١٥% في اليابان، أما في دول الصحراء الافريقية ، وجنوب أسيا فأنها ترتفع لتصل الى ٣٠% من الأسر المعيشية(المجلس القومى للسكان،٢٠١٩،ص١٧)، كما أنها في الارجنتين ٢٧%، البرازيل ٢٦%، وشيلي ٢٠%، وكولمبيا ٣١% ، والمكسيك ١٩% ، وبيرو ٢٢% ، وفنزويلا ١٩%(حجازى،٢٠٠٥،ص١٩)

حيث أن الأرقام الواردة في التعددات لا تتجاوز كونها مؤشرات للظاهرة وأن الإحصاءات الرسمية والتعداد والمسوح الوطنية لم تصمم بحيث تقيس ظاهرة الأسر التي تعيلها نساء، بالإضافة الى دعم الاهتمام بدراسة خصائص تلك الظاهرة الأمر الذى يتطلب حصرا شاملاً لهذه الفئة بصورة دقيقة حتى يمكن مساعدة المرأة المعيلة بصورة فعالة(حجازى،٢٠٠٥،ص١٠٤)

ثانيا: سمات (خصائص) المرأة المعيلة :

١- تتميز هذه الفئة من النساء بكبر السن حيث أن متوسط عمر المرأة المعيلة حوالي ٥٥ سنة(بدران،١٩٩٤،ص١٦).

٢- تتركز في الفئتين العمريتين من - ٣٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة (رسالة اليونسكو ،٢٠٠٥،ص١٩).

٣- تتميز هذه الفئة بانخفاض مستوى التعليم وتفشى الأمية (السمالوطي ٢٠٠٤،ص٢٩).

٤- ارتفاع معدل انحراف الأحداث في الأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض، وخاصة تلك الأسر التي تعولها امرأة (عفيفى ،٢٠٠٣،ص١٥).

٥- ضعف المستوى المهارى للنساء المعيلات، وصعوبة تلقينهن تدريبات لتنمية المهارات وبالتالي فإن أغلبهن فقيرات(أنور ،١٩٩٩،ص٥٥).

٦- ترتبط معدلات الإعالة المرتفعة بالفقر، كما ترتبط بارتفاع معدل استهلاك الدخل ووجود عدد أكبر من الأطفال.

٧- يرتبط مستوى تعليم عائل الأسرة بطريقة شديدة السلبية مع مستوى الدخل، حيث تقل نسبة الأمية بين النساء المعيلات لأسرة٨٥% في الريف و٥٧٪ في الحضر في المجتمع المصري.

٨- الاغتراب وببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته أي أن يصبح غريباً عنها والمرأة في المجتمع المصري الحديث تعاني اغتراباً شديداً، فهي تنتقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة إلى عهد التبعية المبدعة القوية، وهي في حيرة وأزمة إزاء خلط الأدوار الذي وضعت فيه.

ثالثاً : الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة المرأة المعيلة:.

١- **ترمل الزوجة : الأرامل** السيدات هن من فقدن الزوج بسبب الموت ولم يتزوجن بعده ومسئولات وحدهن عن معيشتهن ومعيشة أسرهن ويؤدى ذلك إلى تغيير في الدور الاجتماعي للمرأة مقارنة بدور الرجل(رمضان ، ١٩٩٤،ص١٢٤).

٢- **التقاعد يُعرف** التقاعد بصفة عامة على أنه" انسحاب أو انفصال من العمل النشيط المأجور الذي يستغرق فترة عمل كافية وقد يصاحب التقاعد نقص في الدخل وشعور المتقاعد بعدم قيمته وأنه أصبح مستهلكاً غير منتج، واذا أراد العمل بعد تقاعده فإنه يواجه بعض المشكلات حيث فرص العمل المناسبة أقل وتضطر المرأة إلى إعالة أسرتها.

٣- **الزوجات المهجورات** : إن الآثار الاجتماعية للهجرة والتي نجم عنها ما عرف في مصر (بتأنيث الأسرة المصرية) حيث يترك رب الأسرة زوجته في الوطن الأم مما يترتب عليه في أغلب الأحوال أن تتولى الزوجة إدارة الأسرة بصورة كاملة بما في ذلك الأطفال الذين ينشئون في ظل عائلات وحيدة الوالد أو بمعنى آخر يصبح (أسرة تعولها امرأة)، حيث إن انخفاض فرص العمل يدفع الفقراء من الرجال إلى هجر زوجاتهم هروباً من الأعباء المالية ودون التكفل بهم مادياً.

رابعاً : تأثير تهميش المرأة المعيلة على المجتمع(جلال،٢٠٠٦،ص٧٢) :

١- أن تفكك الأسرة هو بداية تفكك المجتمع.

٢- ان تهميش المرأة المعيلة يؤدي إلى عدم مشاركتها في خطط التنمية.

٣- التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي لا يؤدي الي تطور المجتمع.

٤- تغير قيم المجتمع إلى الأسوأ يسبب تهميش المرأة وأبنائها وهم جزء من جيل المستقبل.

٥- عدم مشاركة المرأة يؤدي إلى عدم تحديد أولويات احتياجاتها وعدم مشاركتهم في تصميم وإدارة.

٦- ما يلبي هذه الاحتياجات مما يؤثر بالسلب على الجهود التنموية للاحتياجات الفعلية للمجتمع.

خامساً: المشكلات التي تعانى منها المرأة المعيلة:

لقد تجاهل المجتمع لوقت طويل نماذج أخرى للأسر التي يغيب عنها أحد الوالدين وبالذات الرجل غياباً دائماً أو مؤقتاً ويختلف داخلها الأدوار والمسئوليات عن المألوف واعتبرت هذه النماذج انحرافاً عن الوضع المثالي المعروف ويعتبر هذا انتهاكاً لحقوق الأطفال بها، وبشكل عام ينخفض مستوى المعيشة في الأسر التي تراسها نساء عن المستوى العام للأسرة(البسيونى،٢٠٠٥،ص٢٧١).

١- المشكلات الاقتصادية:

منذ أن ظهر مصطلح تأنيث الفقر (Feminization Poverty) لأول مرة عام ت 1978 ي ويقصد به تركز الفقر بين الأسر التي تعولها إناث أصبحت العلاقة بين البناء الأسرى وانتشار الفقر على اهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية(عبدالجواد،٢٠٠٢،ص٦٠).

٢- المشكلات الثقافية :

الأمية لم تعد مشكلة فردية تخص المواطن الأمي وانما ظاهرة اجتماعية تخص الفرد والمجتمع على حد سواء بكونها عائقاً يقف أمام تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويحول دون مواكبته لحضارة العصر الذي نعيش فيه(فهمى ،٢٠٠٥،ص٥).

٣- المشكلات الصحية:

تفتقر مساكن النساء والعائلات لأسرهن إلى خدمات البنية الأساسية من صرف صحي ومياه نقية وكهرباء، ونظراً لعدم كفاية الدخل في الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية فتلجأ هذه الأسر للاستعانة بالأقارب أو الجيران أو الاكتفاء بتناول وجبة واحدة أو وجبتين، مما يترتب على ذلك بانتشار العديد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وضعف المناعة(المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٤،ص٥٥).

٤- مشكلة الضمان الاجتماعي:

على الرغم من وجود سياسة اجتماعية لرعاية الفقراء بشكل عام ويندرج في هذه الفئة الاجتماعية الفقيرة النساء المعيلات بشكل عام أيضاً إلا أن ما يقدم لهن من معونات ومساعدات مثل معا الضمان الاجتماعي ومعا السادات قاصر على الوفاء باحتياجات الأسرة، ولذلك تعتمد الأعداد الكبيرة من هذه الأسر على الإعانات والمساعدات التي يقدمها أهل الخير والجمعيات الأهلية غير الحكومية(سليمان،١٩٩٥،ص١٥٠).

٥- مشكلات قانونية:

إن المرأة تواجه كثير من المعاناة في الحصول على ما كفله لها القانون من نفقة لنفسها أو لأطفالها وخاصة في الحالات التي ينطبق عليها قانون الأحوال الشخصية، كما أن القوانين والتي تشمل برامجها بعض فئات

النساء والمعيلات لأسر كالأرامل والمطلقات وغير المتزوجات بها قصور شديد من حيث نصوص القانون نفسه أو تطبيقاته(الصفطى،٢٠٠٦،ص٨٤).

٦- مشكلات العمل–

يرى البعض أن خروج المرأة للعمل انتقاصاً من حقوق الطفل الطبيعية في عناية الأم به ورعايتها له خاصة في المراحل الأولى من العمر بعد الولادة حتى بعد التحاق الطفل بالمرحلة الابتدائية.

فقد أوضحت إقبال الأمير أن أهم المشكلات التي تعاني منها النساء العائلات– للأسر هي– :

- الافتقار إلى أجور ثابتة يمكن أن تفي باحتياجات الأسرة، وحتى المعاشات البسيطة تحتاج إلى الانتقال إلى المكاتب الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي مما يشكل صعوبة لهن من حيث التكلفة المالية والجهد الذي لا تستطيع كبيرات السن أن تقمن به.
- حرمان الأبناء فيها من التعليم خاصة الفتيات ودفعهن للعمل للحصول على دخل إضافي يمكن أن يساعد في مواجهة نفقات المعيشة.
- تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية وتفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وتكاد تخلو منازلهم من الأثاث والأغطية أو المفروشات أو الأدوات.
- لا تتمتع النساء اللاتي تعولن أسر بالمميزات التي تمكنهم من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد أو التي تؤهلن لتأسيس مشروعات صغيرة خاصة بها وذلك لنقص الخبرة والمهارة وقلة التعليم والتدريب والظروف الاقتصادية الصعبة ومشكلات التوفيق بين مهام الأسرة والسعي وراء الرزق(السمالوطى، ٢٠٠٤، ص ص٣٠- ٣١).
- صعوبة حصول المرأة التي تعول على حقها وحق أولادها الذي يكفله القانون، وصعوبة اللجوء إلى المحاكم للمطالبة به وتعجز الكثير منهن من الاستعانة بمحاكم تساعد على ذلك، كما تعجز عن تدبير التكاليف المالية اللازمة لرفع قضايا النفقة والطلاق.
- خروج المرأة للعمل لا يخفف من الضغوط عليها، بل يزيدها ضغوطاً، بالإضافة إلى أنها تقوم بالأعمال المنزلية بكافة أنواعها ورعاية أولادها، كما أن عمل المرأة يؤثر على حقوق الأطفال الطبيعية ويولد فراغاً لدى الأبناء.
- تواجه النساء اللاتي تعولن أسر عقبات مؤسسية ضخمة وهي عدم استطاعتهن الاستفادة من برامج الدولة نظراً لعدم امتلاكهن لبطاقات شخصية(بيبرس،٢٠٠٢،ص٩٩).

سادساً:كيفية التخفيف من مشكلات التي تعانى منها المرأة المعيلة(الفوال ، ٢٠٠٢، ص٣٦)

لتوسيع إمكانيات استفادة المرأة بشبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلاتها:

١- العمل في شكل مشروعات جماعية يتم تنظيمها تحت إشراف الجمعيات الأهلية.

٢- تبسيط إجراءات طلب الحصول على الائتمان.

٣- تيسير شروط الإقراض قصير الأجل.

٤- الاهتمام بالبرامج التدريبية التي ترفع من قدرات النساء في الحصول على عمل منتج.

٥- بذل جهد لتشجيع مزاولة النساء للأعمال التجارية الخاصة، وتزويدهن بالمهارات اللازمة لبدء مشاريعهن الخاصة وإداراتها.

٦- وجود أنظمة أخرى نظير ما تم تجربته بنجا في دول أخرى، مثل "بتك جرامين" في بنجلاد وغيرها.

٧- معالجة مشكلات عمل المرأة في القطاع غير المنظم، والتي ترتبط بالتسويق والتمويل والتدريب.

تعد الصناديق الاجتماعية من الأنشطة التي أثبتت جدواها في الوصول الى شرائح يمكن الوصول إليها من خلال خلق فرص عمل وتوليد.

سابعاً:المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة(حمد،٢٠٠٨،ص٧٨):

إن نجاح أي برامج تنموية ومستدامة مرهون بوجود مشاركة فعالة من العنصر البشرى كله، وبما أن المرأة تمثل نسبة مؤثرة في المجتمع المصري (٤٢ مليون نسمة عام ٢٠١٤ طبقا لتقديرات الجهاز المركزي ٤٨% من عدد السكان ونسبة الإناث من إجمالي قوة العمل ٢٢،٧٥ للتعبئة العامة والإحصاء بنسبة ٩٣% بينما نسبة الإناث من إجمالي المشتغلين ٧٦، ١٩%). وهناك اهتمام خاص بالتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من كافة الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالدولة، وفي مقدمتها المجلس القومي للمرأة، الذى يقوم بتنفيذ عدد من المشروعات ذات القبول الاجتماعي التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في عدد من المهن المناسبة للمرأة المصرية وخاصة المرأة المعيلة والمرأة الريفية

ثامناً: أهمية المشروعات الصغيرة:

- يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة أحد أهم القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي.
- تعتبر المشروعات الصغيرة آلية عمل للكشف عن الفرص الاستثمارية الواعدة وتوطين التجارب الناجحة .

- مصدر للإبداع التكنولوجي من خلال تنمية نشاط الابداع التكنولوجي واحتضان الرياديين.

تاسعاً: الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة المعيلة:

منح دستور مصر الجديد ٢٠١٤ المجتمع المدني حقوقًا غير مسبوقة في تطور دستوري غير مسبوق، حيث يعمل في مصر ٤٧ ألف جمعية أهلية بكل حرية في مجالات التنمية والبيئة والمرأة وحقوق الإنسان، ويتيح الدستور لها الحق في التجمع وتكوين الجمعيات بمجرد الإخطار وعدم جواز التدخل في شئونها، ويجرى الإعداد حاليًا لمشروع قانون جديد للعمل الأهلي يتم إقراره من خلال البرلمان القادم.

ومن الجمعيات الخاصة بالمرأة : المركز المصري لحقوق المرأة – مركز قضايا المرأة المصرية– ملتقى الهيئات لتنمية المرأة – جمعية نهوض وتنمية المرأة.

–أهم المشروعات الصغيرة للنهوض بالمرأة المعيلة:

إن المرأة لكي تلعب دورا اقتصاديا فاعلا يعود بالنفع عليها وعلي المجتمع ويكون له مردود على الاقتصاد القومي، وضعت الخطة القومية للنهوض بالمرأة عدة أهداف وهي(شراقى ،٢٠١١،ص٩٠٢):

١- الحد من ظاهرة تأنيث الفقر ومساندة المرأة الفقيرة في القطاع غير الرسمي والمرأة الريفية والمرأة المعيلة للأسرة، ودفع القدرات التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدل بطالة الإناث.

٢- التمكين السياسي لها وتعظيم مشاركتها في الحياة السياسية.

٣- إعلاء قيمة عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية .

٤- مساعدة المرأة العاملة على الجمع بين أدورها المختلفة داخل وخارج المنزل.

–جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة نفذ ١١٩ ألف مشروع للمرأة المعيلة:

وتتمثل المرأة المعيلة ضمن الفئات المستهدف تحسين دخلها وأوضاعها المعيشية في آليات اختيار القرى وترتيب الأولويات وتشير التقديرات إلى وجود ٣ ملايين أسرة تنفق عليها النساء وحسب دراسة للمركز المصري للفكر والدراسات أسهمت حياة كريمة في ارتفاع عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى ما يزيد على ٢٠ مليون فرد وتمثل السيدات ٧٦% من إجمالي المستفيدين منهن ١٨% من السيدات المعيلات، إضافةً إلى تقديم مبادرة حياة كريمة قروضًا بفائدة بسيطة عبر برنامج "مشروعك" وصندوق التنمية المحلية لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر هدفها توفير فرص عمل للشباب والمرأة والمزارعين في القرى المستهدفة، وأسهمت المبادرة كذلك في ارتفاع قيمة القروض الميسرة إلى ١.٤ مليار جنيه تستفيد منه ٢٢٠ ألف سيدة في عام ٢٠٢١ لإنشاء مشروعات للمرأة المعيلة والأرامل والمطلقات فضلا

عن زيادة إنشاء مراكز إعداد الأسر المنتجة وورش التدريب لتعليم الفتيات كيفية بدء مشروع دون التعرض لمخاطر.

بشأن الجهود التي بذلها كل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والمجلس القومي للمرأة، بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالمرأة المعيلة وفي القرى الأكثر احتياجاً، وأشار التقرير، إلى تزايد إجمالي القروض التي ضخها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة للسيدات خلال الأربع سنوات الأخيرة؛ إذ تزايد عدد المشروعات والمبالغ المنصرفة للسيدات خلال تلك السنوات، ليرتفع إلى ١١٨٨٠٦ مشروعات خلال عام ٢٠١٨، بإجمالي مبالغ منصرفة بلغت ١،٨٨٥ مليار جنيه خلال هذا العام، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٥ الذي بلغ فيه عدد المشروعات ٨٨٥٦٤ مشروعاً بإجمالي مبالغ منصرفة بلغت ١،٠١٩ مليار جنيه.

مراجع البحث

١. عبد الخالق محمد عفيفي : مشكلات المرأة المعيلة في المجتمع البورسعيدى، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٣، ص١٥.

٢. هدى بدران: نساء مسئولات عن أسر القاهرة، المجلس الدولي للسكان، المجلس القومي للأمومة والطفولة ١٩٩٤، ص١٦.

٣. رسالة اليونسكو :.النساء نصف العالم، المؤتمر الرابع للمرأة ببكين القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو ٢٠٠٥، ص١٩

٤. إقبال الأمير السمالوطي : النساء المعيلات لأسر المشكلات والحلول، القاهرة، مجلة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ٢٠٠٤، ص٢٩.

٥. احمد مجدى حجازى ، خليل عبد المقصود : النساء المعيلات في محافظة الفيوم، ط١ ، دراسة اجتماعية ميدانية ، مطبعة العمرانية ، الجيزة ، ،٢٠٠٥، ص ٩١.

٦. اسماء محمد جلال: الادوار المتغيرة للنساء المعيلات في مجتمع حضري " دراسة سوسيولوجيا في مدينة المنصورة، رسالة ماجستير غير منشورة ، فسم الاجتماع ، كلية الأداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦، ص٧٢

٧. إقبال الأمير السمالوطي وآخرون: النساء المعيلات لأسر المشكلات والحلول، القاهرة، مجلة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٤، ص ص ٣٠-٣١.

٨. إيمان ضياء الدين بيبرس: المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر، بطلات وضحايا، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢، ص ٩٩.

٩. سامية محمد فهمى: المرأة في التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص٩٥.

١٠. سلامة منصور محمد: العلاقة بين ممارسة نموذج الحياة في خدمة الفرد وتخفيض من حدة الضغوط لدى النساء المعيلات لأسر، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مج٥، ١٩٩٩، ص ٨٤١.

١١. سهير فؤاد أنور : محددات فاعلية وكفاءة إنتاجية النساء المعيلات في بعض محافظات الجمهورية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص٥٥

١٢. السيد رمضان : مدخل في رعاية الأسرة والطفولة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٤، ص١٢٤.

١٣. عبد الله جاد البسيوني: علم الاجتماع القانوني ودراسة حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥، ص٢٧١.
١٤. المجلس القومي للسكان: شبكة المعلومات السكانية ، المجلس القومي للسكان ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص١٧.
١٥. المجلس القومي للمرأة: تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المؤشرات الديموجرافية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار والعنف ضد المرأة، القاهرة، المجلس القومي للمرأة٢٠٠٤، ص ٥٥.
١٦. مديحة الصفطى: القانون والواقع ،العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة، بحث منشور في كتاب ندوة المرأة والتنمية في مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤.
١٧. مصطفي خلف عبد الجواد: دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر ومواجهة البطالة، القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ٢٠٠٢، ص ٦٠.
١٨. نادية حليم سليمان: الفقر والنساء المعيلات للأسر – الأبعاد وسبل المواجهة – تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المنتدى العالمي للمرأة بكين، ١٩٩٥.
١٩. نادية شراقي: تمكين المرأة من أجل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت٢٠١١، ص ٩٠٢.
٢٠. نجوى الفوال: المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجنائية، القاهرة ، ٢٠٠٢،ص ٣٦.
٢١. نورية علي حمد: دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، صنعاء،٢٠٠٨، ص٧٨.